**أولا:تعريف النفقات العامة**

* هي استعمال هيئة عامة مبلغا من النقود لسداد حاجة عامة.
* مبلغ من المال يصدر عن الدولة او أي شخص معنوي عام قصد تحقيق نفع عام

**ثانيا عناصر النفقة العامة**

* **النفقة العامة مبلغ نقدي.**
* **النفة العامة يقوم بها شخص معنوي عام.**
* **النفقة العامة الغرض منها اشباع حاجة عامة**

**ثالثا: حجم النفقات العامة:**

ان حجم النفقات العامة في أي دولة تقرره مجموعة من الاعتبارات الموضوعية ذات العلاقة بالدولة ذاتها، لهذا فان تحديد نسبة معينة من الدخل القومي يعد أمرا غير واقعي. لهذا يصبح الإقرار بان حجم النفقات العامة في دولة معينة تحكمه مجموعة من العوامل أهمها:

**1-مستوى النشاط الاقتصادي:**تشكل الحالة التي يجب ان يكون عليها مستوى النشاط الاقتصادي حدا يجب ان يؤخذ عند تحديد حجم النفقات العامة، ويمكن القول ان هنالك اثر متبادلا بين مستوى النساك الاقتصادي والنفقات العامة (الطلب الفعلي والنفقات العامة).

فالطلب الفعلي يتكون من طلب الحكومي و الطلب الخاص على سلع وخدمات الاستهلاك والاستثمار، ولذلك تعتبر النفقات العامة إحدى مكونات الطلب الفعلي، أي أن بإمكانها التأثير بشكل ملموس من مستوى الطلب الفعلي.

 ففي حالة الركود التي تمثل انخفاضا في مستوى الطلب الفعلي في الاقتصاد على المستوى الذي يحقق التشغيل التام فان الامر يتطلب رفع مستوى الطلب الفعلي الى المستوى الذي يقضى على البطالة ويحقق التشغيل التام وذلك بزيادة حجم النفقات العامة. اما في حالة التضخم التي يمكن ترجمتها بارتفاع مستوى الطلب الفعلي على حجم السلع والخدمات والذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار وبالتالي يتطلب الامر تخفيض مستوى الطلب الفعلي ، وبالتالي تخفيض مستوى النفقات العامة.

**2- المقدرة التكليفية:** يعتمد حجم النفقات العامة على قدرة الدولة على الحصول على الايرادات و بمعنى اخر مدى قدرة الاقتصاد القومي على تكوين ايرادات للدولة، فليس للدولة قدرة لا نهائية في الحصول على الايرادات، وكذلك للاقتصاد القومي قدرة محدودة في تدبير الايرادات العامة للدولة، وقدرة الاقتصاد القومي على تدبير الايرادات العامة يطلق عليها المقدرة التكليفية او الطاقة الضريبية وهي تعبر عن الحد الاقصى من الضرائب التي تكون من المقدرة التكليفية القومية والمقدرة التكليفية الجزئية والمقدرة الاقراضية.

\* المقدرة التكليفية القومية: يقصد بها قدرة الوحدات الاقتصادية على الاسهام في دفع الضرائب اي بلوغ أقصى حصيلة ضريبية يمكن اقتطاعها من الدخل القومي وتتأثر بالعوامل من أهمها هيكل الاقتصاد القومي، نمط توزيع الدخل، درجة انتاجية الانفاق العام.

\* المقدرة التكليفية الجزئية: يقصد بها مقدرة الوحدات الاقتصادية على المساهمة في تحمل الاعباء العامة وتعتمد هذه القدرة على عاملين هما طبيعة الدخل وكيفية استخدامه.

\*المقدرة الاقراضية: يقصد بها مقدرة الاقتصاد على تلبية الحاجات الدولة من القروض العامة وهذه القدرة تتوقف على عاملين هما حجم الادخار القومي وتوزيع الجزء المدخر بين الاقراض العام والخاص.

**3-المذهب الاقتصادي:** ان دور الدولة يحدد حجم النفقات العامة إذ لا يتقرر الإنفاق العام إلا لإشباع الحاجة العامة ، فيدخل إشباعها في نطاق وظائف الدولة. فالنفقات العامة تعكس النظام الاقتصادي و السياسي .

**رابعا : ظاهرة تزايد النفقات العامة**

1. الاسباب الظاهرية: قد لا تؤدي زيادة النفقات العامة الى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للافراد ولا في تحسين نوعية تلك الخدمات، فهي مجرد زيادة رقمية لا تنعكس في شكل زيادة في نصيب الفرد من الخدمات العامة المقدمة ، وقد تكون اسباب هذه الزيادة تعود لتغير في الاساليب الفنية في اعداد الموازنة، او الزيادة في عدد السكان او الرقعة المكانية للدولة او انخفاض في قيمة النقود. هذه النوع من الزيادة في النفقات العامة يطلق عليها الزيادة الظاهرية وتشمل اسبابها:
	1. انخفاض قيمة النقود اي التضخم : الذي يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يستدعي ان تدفع الحكومة مبالغ اكبر من اجل المحافظة على الكمية نفسها من الخدمات العامة. وتستخدم الارقام القياسية لمستويات الاسعار للتخلص من اثر تغيرات السعر على مستوى وحجم الانفاق العام ويمكن استخدام المعادلة التالية لاستخراج الزيادة الحقيقية في النفقات العامة باستبعاد الزيادة الظاهرية العائدة الى الزيادة في مستوى الاسعار.

=$100\*\frac{الجارية العامة النفقات}{للاسعار العام المستوى} $

مثال:

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنة | الرقم القياسي | النفقات بالاسعار الجارية | النفقات الحقيقة |
| 2018 | 101 | 981.3 | 971.5 |
| 2019 | 99.3 | 965.9 | 972.7 |

* 1. **التغير في اساليب الحسابات الحكومية:** قد يؤدي التغير في اساليب الحسابات الحكومية الى زيادة النفقات العامة بشكل ظاهري. فعلى سبيل المثال يؤدي التغيير من اسلوب الموازنة الصافية الى اسلوب الموازنة الاجمالية الى تضخيم النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة لان الموازنة الصافية تقوم على المقاصة بين الايرادات والنفقات ، وبالتالي لا يظهر في الموازنة الا المبالغ الصافية ويعني ذلك عدم ظهور كل نفقات الذولة وايراداتها في الموازنة العامة اما الموازنة العامة الاجمالية فتقوم على ادراج كامل الايرادات والنفقات العامة.

**3-1) زيادة عدد السكان و اتساع مساحة الدولة**: تعد الزيادة في النفقات العامة ظاهرية اذا كان سببها زيادة عدد السكان او اتساع مساحة الدولة لكونها لمواجهة الطالب الاضافي على نفس الخدمات من قبل الاعداد المتزايدة من السكان واحتياجات الاقاليم الجديدة.

**2 الاسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة**

**2-1) أسباب اقتصادية**

 في الفترة الأخيرة حدث تطور فى دور الدولة وبدأ الاتجاه الى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة بعد أحداث الكساد العالمي 1929 وبعد الثورة الاشتراكية فى روسيا 1917 وما تبعه من الاتجاه إلى قيام الدولة بالانتاج وبناء المصانع واعمال البنية الاساسية ، وكل ذلك أدى الى زيادة حجم النففات العامة للدولة .

**2-2) أسباب اجتماعية**

بدأت الدولة تتدخل من الناحية الاجتماعية من أجل إحداث عدالة فى توزيع الدخل وكذلك القضاء على الفقر مما تطلب زيادة حجم النفقات العامة وخاصة مع الزيادة السكانية المستمرة والتي تحتاج إلى المزيد من النفقات العامة.

**2-3) اسباب سياسية**

مع زيادة ونمو النفقات السياسية الدولية وزيادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدول وزيادة حدة النزاعات والحروب والحاجة إلى التسليح وحماية الحدود، ومع انتشار المبادئ الديمقراطية وإلزام الدولة بالقيام بتقديم العديد من الخادمات للفقراء، كان من الطبيعي ان يزداد حجم النفقات العامة .

**4-2) أسباب إدارية ومالية**

حدثت زيادة في نفقات الدولة الجارية والرأسمالية الموجهة إلى التنظيم الإداري للدولة ، وكان ذلك من الطبيعي نتيجة زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي وحاجتها إلى وجود جهاز إداري قوى .

**رابعا التقسيمات العلمية للنفقات العامة:**

**1) التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:**

في هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات وتشمل المجموعات التالية: النفقات العامة الاقتصادية والنفقات العامة الادراية ، الاجتماعية ، العسكرية والمالية.

**2) تقسيم النفقات العامة حسب دورتها:**

2-1) النفقات العامة العادية: وهي تلك النفقات العامة التي تتم بشكل دوري ومنتظم سنويا مثل الرواتب و الاجور و نفقات الصيانة

2-2) النفقات العامة غير العادية (الاستثنائية): و هي النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية تحدث على فترات متباعدة مثالها النفقات الاستثمارية الكبيرة نفقات الحروب والكوارث الطبيعية.

**3-تقسيم النفقات العامة تبعا لاثارها في الاقتصاد القومي**

3-1) النفقات العامة الحقيقية: وهي النفقات العامة التي تؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج القومي وهي النفقات المنتجة من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم و ونوع الانتاج.

3-2) النفقات العامة التحويلية : تمثل النفقات العامة التي لا تؤدي الى زيادة مباشرة في الانتاج الوطني بل تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات.